

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9287

الاثنين، 20 آذار/مارس 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس السيد أفونسو (موزامبيق)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيدة إفستيجنيا

إكوادور السيد مونثالفو سوسا

ألبانيا السيد خوجة

الإمارات العربية المتحدة السيدة نسبية

البرازيل السيد دي ألميدا فيليو

سويسرا السيدة بايرسكيل

الصين السيد غنغ شوانغ

غابون السيدة كومبي ميسامبو

غانا السيد أغيمان

فرنسا السيد دو ريفيير

مالطة السيدة غات

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة توماس - غرينفيلد

اليابان السيدة شينو

جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (AB-0601, Chief of the Verbatim Reporting Service). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-08027 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/30.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية كوريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ميروسلاف ينتشا، مساعد الأمين العام لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ينتشا.

السيد ينتشا (تكلم بالإنكليزية): أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 16 آذار/مارس، وفقا لوكالة الأنباء الرسمية التابعة لها، ما وصفته بأنه تدريب على إطلاق قذائف تسيرية عابرة للقارات. وأعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن القذيفة التسيرية، التي أطلقت عليها اسم هواسونغ - 17، حلقت مسافة 1,000 كيلومتر على ارتفاع 6,045 كيلومترا.

وقد أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضا قذيفة تسيرية قصيرة المدى يوم الأحد، بالتوقيت المحلي. ووصفت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عملية الإطلاق هذه بأنها جزء من "تدريبات تحاكي هجوما نوويا مضادا". وكانت هذه هي المرة الرابعة خلال 11 يوما التي نفذت فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عمليات إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيرية. وقد أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما مجموعه 14 عملية إطلاق لهذه المنظومات في عام 2023.

لقد زادت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل كبير من أنشطة إطلاق القذائف في عام 2022، بما في ذلك تنفيذ ما يقرب من 70 عملية إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيرية. ووصفت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عمليات الإطلاق هذه بأنها تضمنت منظومات لها أدوار في مجال الأسلحة النووية، بما في ذلك ما يسمى بالأسلحة النووية "التكتيكية". ومعظم المنظومات التي اختبرتها قادرة على ضرب بلدان في الجوار المباشر. والمنظومات التي اختبرتها في 16 آذار/مارس و 18 شباط/فبراير، وكذلك في مناسبتين أخريين في العام الماضي، قادرة على الوصول إلى معظم أركان الأرض. ومرة أخرى، لم تصدر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إخطارات تتعلق بالسلامة الجوية أو البحرية. وتشكل عمليات الإطلاق غير المعلن عنها خطرا جسيما على الطيران المدني الدولي وحركة الملاحة البحرية.

ويدين الأمين العام بشدة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيرية أخرى عابرة للقارات، فضلا عما نفذته من عمليات إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيرية.

ويكرر الأمين العام دعوته لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الكف فورا عن القيام بأي أعمال أخرى مزعومة للاستقرار والامتثال التام لالتزاماتها الدولية بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واستئناف الحوار المفضي إلى تحقيق السلام المستدام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه.

وتواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنشاط العمل على برنامجها للأسلحة النووية. ففي أيلول/سبتمبر 2022، وافقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على قانون جديد يحدد الحالات التي يمكن أن تستخدم فيها الأسلحة النووية، بما في ذلك بشكل استباقي في ظروف معينة. وقد أعيد تأكيد هذه العقيدة النووية في الجريدة الرسمية لحزب العمال الكوري، رودونغ سينمون، في 17 آذار/مارس.

وأفاد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في 6 آذار/مارس بأن موقع بونغغي - ري للتجارب النووية "لا يزال معدا لدعم إجراء

وكما ذكر سابقاً، ثمة عدة خطوات عملية يمكن أن تخفف من حدة التوترات إلى أن ينظر المجلس في الخيارات المتاحة.

أولاً، يتعين على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخذ خطوات فورية لاستئناف الحوار المفضي إلى تحقيق سلام مستدام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه. وينبغي أن يشمل ذلك امتناع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن إجراء المزيد من عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية أو التجارب النووية.

ثانياً، يجب تعزيز قنوات الاتصال - لا سيما بين الأجهزة العسكرية. وسيساعد الحد من الخطاب التصادمي في خفض التوترات السياسية وإيجاد حيز لاستكشاف السبل الدبلوماسية.

وأود، بشكل منفصل، أن أبرز مجدداً شواغلنا فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن الأمم المتحدة على استعداد لمساعدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تلبية الاحتياجات الطبية وغيرها من الاحتياجات الأساسية للفئات السكانية الضعيفة. ونكرر دعوتنا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للسماح بدخول الموظفين الدوليين، بمن فيهم المنسق المقيم، والإمدادات الإنسانية من دون عوائق، لتمكين الاستجابات الفعالة حسنة التوقيت.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن وحدة مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضرورية لتخفيف حدة التوترات والتغلب على المأزق الدبلوماسي. وتقع المسؤولية الرئيسية عن السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق المجلس. والأمانة العامة شريكته في ذلك الجهد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ينتشا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مساعد الأمين العام ينتشا على إحاطته الزاخرة

تجربة نووية". وواصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية رصد النشاط في الموقع. وقد لاحظت الوكالة أيضاً أنشطة البناء في منشآت يونغبيون النووية، فضلاً عن وجود مؤشرات على أن المفاعل النووي الذي تبلغ طاقته 5 ميغاواط كان قيد التشغيل.

ومن شأن إجراء تجربة نووية سابعة أن يشكّل انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن فضلاً عن أنه سيقوض القواعد الدولية المناهضة لإجراء التجارب النووية. ولا يزال الأمين العام ملتزماً التزاماً راسخاً بتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ووفقاً للإحاطات السابقة التي قدمناها إلى مجلس الأمن، تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنفيذ خططها العسكرية الخمسية التي كشف الستار عنها خلال المؤتمر الثامن لحزب العمال الكوري، في كانون الثاني/يناير 2021. وقد نصت تلك الخطة على تطوير قذائف تسيارية جديدة عابرة للقارات تعمل بالوقود الصلب؛ وقذائف متعددة الرؤوس؛ ورؤوس حربية أفضل؛ وأسلحة نووية تعبوية؛ وساتل للاستطلاع العسكري؛ ومنظومات جوية غير مأهولة؛ وقذيفة تسيارية عابرة للقارات يبلغ مداها 15,000 كيلومتر؛ ورؤوس حربية انسيابية تفوق سرعتها سرعة الصوت.

وقد أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوضوح عزمها على مواصلة برامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولا تزال الحالة في شبه الجزيرة الكورية تمضي في الاتجاه الخاطئ. ولا تزال التوترات في زيادة، في ظل عدم وجود مخرج في الأفق.

ولا يزال الأمين العام يشعر بقلق شديد إزاء الانقسامات التي حالت دون اتخاذ المجتمع الدولي إجراء بشأن هذه المسألة، فضلاً عن التهديدات الأخرى للسلام والأمن في جميع أنحاء العالم. يجب أن تكون شبه الجزيرة الكورية مجالاً للتعاون. وتتيح جلسة اليوم الفرصة لمناقشة التدابير العملية التي يمكن اتخاذها من أجل التوصل إلى حل سلمي وشامل ودبلوماسي وسياسي للحالة في شبه الجزيرة الكورية.

ذلك يمثل توافق الآراء في المجلس. واتخذ المجلس بالإجماع قرارات ردا على عمليات الإطلاق الثلاث الأولى التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذائف تسيارية عابرة للقارات. ولم تنقل تلك القرارات رسالة دبلوماسية واضحة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجميع ناشري الأسلحة المحتملين فحسب، بل تضمنت تكليفا باتخاذ إجراءات ملموسة نجحت في رفع الثمن الذي تدفعه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للمضي قدما في برامجها غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية.

والآن، في ظل الموقف الحالي للمجلس، شهدنا ١٠ عمليات لإطلاق قذائف تسيارية عابرة للقارات منذ بداية عام ٢٠٢٢. واستجابة للأزمة، اقترحت الولايات المتحدة مرارا إجراءات يمكن للمجلس أن يتخذها. وأوضحنا نوايانا الجادة للتفاوض بحسن نية. وانضمت إلينا الغالبية العظمى من أعضاء المجلس في مساعيها والتزامنا بالدبلوماسية. ولكن ثلاث دول أعضاء رفضت التعاون في اتخاذ إجراء دبلوماسي بحسن نية بشأن هذا التهديد - وهي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي ما فتئت تتجاهل عروضنا المتعددة لإجراء حوار، والصين وروسيا، اللتان تشجع سياستهما لعرقلة المجلس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إطلاق قذائف تسيارية مع الإفلات من العقاب. ستقول الصين وروسيا إنهما لا تدافعان عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولكن أفعالهما أبلغ من الأقوال. وستقولان إن اجتماعات المجلس والتدريبات الدفاعية المشروعة استفزازية. وسأذكرهما بأن وثائق المجلس هي بيانات توحيدية وجزء من مسؤولية المجلس. إنها ليست أعمالا استفزازية وقد أدت في الواقع إلى الحد من عمليات إطلاق القذائف في الماضي. وقد بدأت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الحملة غير المسبوقة لإطلاق قذائف تسيارية قبل وقت طويل من استئناف الولايات المتحدة وحلفائها لتدريباتنا الدفاعية قديمة العهد.

وأطرح هنا سؤالا. كم مرة يتعين على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تنتهك التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن قبل أن

بالمعلومات وتوصياته إلى مجلس الأمن، وأرحب بممثل جمهورية كوريا في هذه الجلسة.

تدين الولايات المتحدة بأشد العبارات الممكنة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 15 آذار/مارس قذيفة تسيارية عابرة للقارات والتي أعقبها إطلاق قذائف تسيارية قصيرة المدى في 18 آذار/مارس. قبل شهر واحد (انظر S/PV.9264)، اجتمعنا هنا لمناقشة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية عابرة للقارات. ودعونا حينها إلى الوحدة في المجلس في مواجهة التهديد المتزايد الذي يشكله ذلك البلد للسلام والأمن الدوليين. وبعد شهر بالضبط، أطلق ذلك البلد قذيفة أخرى تسيارية عابرة للقارات، أعقبها بعد بضعة أيام بإطلاق قذيفة تسيارية أخرى، في انتهاك آخر لقرارات متعددة لمجلس الأمن. وعمليات الإطلاق ليست مجرد تهديد أو أمر مزعزع للاستقرار أو مناف للقانون، بل إنها تسمح لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالمضي قدما في استحداثها لأسلحة أكثر تطورا وخطورة. كما أن عمليات الإطلاق المفاجئة والتي تتم عن عدم المسؤولية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتطوي على مخاطر غير مقبولة للطيران الدولي وحركة المرور البحري.

أعلم أن عضوين في المجلس يعتقدان أنه ينبغي لنا أن نلتزم الصمت. ولكن صمت المجلس لا يجدي نفعا. والأمل في أن يتوقف نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تلقاء نفسه غير مجد. ويطلب هذان العضوان منا، شهرا تلو الآخر، فعل الشيء نفسه وتوقع نتائج مختلفة. إن التزامنا الصمت في مواجهة تصعيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يضعف مصداقية المجلس ويعرض للخطر النظام العالمي لعدم الانتشار ويزيد من نهم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للاستخفاف بالولاية الجماعية لهذه الهيئة. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تراقب وحدها، بل إن العالم بأسره يراقب ما يحدث. فكيف يمكننا أن نلتزم الصمت؟

إن اتخاذ مجلس الأمن لقرار هو الرد المناسب على إطلاق قذيفة تسيارية واحدة عابرة للقارات. وذلك لا يمثل رأيي وحدي. فلقد كان

للخطر. فهي تعرض حياة الناس للخطر وتزيد من عدم الاستقرار وانعدام الأمن في شبه الجزيرة الكورية بأسرها. إننا في حالة حد فيها نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خياره. فهو عازم على مواصلة تحدي المجتمع الدولي وعدم احترام القانون الدولي وإظهار الازدراء لقرارات مجلس الأمن.

والسؤال الحقيقي المطروح هنا وخارج هذه القاعة، وأمام الرأي العام، هو ما الذي سيفعله مجلس الأمن. وفي رأينا، يجب على المجلس أن يعلن موقفه وأن يوضح، بصوت موحد، لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن مسار العمل هذا خطير ولا يمكن تحمله. ويجب أن يستخدم سلطته وأدواته لمنع المزيد من التصعيد الخطير الذي يمكن أن يؤدي، إن لم يُعالج، إلى عواقب وخيمة على المنطقة والمجتمع العالمي. هناك أمر واحد نحن متأكدون منه تماما: لا يمكن لمجلس الأمن أن يظل مكتوف الأيدي. فولايته تستوجب ألا يواصل عدم المبالاة وواجبه يتطلب ألا يلتزم الصمت. وهذه مسألة خطيرة تتعلق بالمسؤولية، كما أنها مسألة جدية تتعلق بالمصادقية. ولا يمكن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تواصل انتهاك قرارات مجلس الأمن ونظام الجزاءات من دون عقاب، كما تفعل، حيث تمضي قدما في برامجها لأسلحة الدمار الشامل وبرامجها النووية وتلك المتعلقة بالقذائف التسيارية، مهددة جيرانها والعالم.

إن إسكات المجلس بشأن هذه القضية الحاسمة يعني منح كيم جونج أون رخصة لمواصلة ما يفعله، وهذا بالضبط ما يفعله. ونحن لا نرى رابحين. لا يوجد رابحون، باستثناء النظام وسياسته المتهورة والخطيرة. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعلن موقفه وأن يدين بشكل جماعي انتهاكات النظام لقراراته ولاتفاقات الضمانات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب أن يقال للنظام بعبارات واضحة جدا إنه لا تسامح مع جهوده المستمرة لتهديد السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي المجتمع العالمي. وإن لم يحدث ذلك، فلا يوجد سبب يدعو النظام إلى تغيير مساره، كما يقول علنا. ولذلك، تدعم ألبانيا اتخاذ إجراء وتؤيد استصدار وثيقة للمجلس ونحن

تتوقف الصين وروسيا عن حماية نظامها؟ كم مرة يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تفضل الذخيرة على الغذاء؟ ما هو عدد الذين يتضورون جوعا في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي يتطلب الأمر؟ ما الذي يحدث إن فشلت تجربة لإطلاق قذيفة في أثناء تحليقها وسقط حطامها كالمطر؟ ما الذي يحدث إن وقعت تجربة نووية على أعتاب الصين؟ أرجوكم التفكير في هذه الأسئلة. من وجهة نظري، لقد طفح الكيل. وتناشد الولايات المتحدة أعضاء المجلس العودة إلى مستوى التعاون الذي كان قائما فيما يتعلق بالتهديد الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويجب على المجلس أن يبعث بثلاث رسائل إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجميع الجهات التي تنشر الأسلحة. الرسالة الأولى هي أن مجلس الأمن والمجتمع الدولي يدينان هذه الأعمال بوصفها تهديدا واضحا للسلام والأمن الدوليين. والثانية هي أننا نؤكد من جديد القرارات التي اتخذناها بالإجماع ويجب أن ننفذها تنفيذا كاملا. والثالثة هي أن الوقت قد حان لكي تتخلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن برامجها غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها وأن تشارك بدلا من ذلك في حوار. وقد اقترحت الولايات المتحدة مشروع بيان رئاسي، وهو آخر وثائق المجلس التي صغناها، للقيام بذلك تحديدا، وأشجع الجميع في هذه القاعة على الانضمام إلينا في هذه الرسائل من أجل السلام.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مساعد الأمين

العام ينتشا على إحاطته وتوصياته الواضحة إلى مجلس الأمن.

تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحديها وتصميمها على مواصلة نفس سياسة الاستفزاز التصعيدية التي شهدناها في العام الماضي. وتشكل عمليات إطلاق القذائف الجديدة انتهاكا صارخا آخر لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وذلك السلوك المتهور مؤسف وبائس وغير مقبول. وتمثل عمليات الإطلاق المتهورة تهديدا مباشرا للأمن البحري وأمن الطيران، كما سمعنا من فورنا من مساعد الأمين العام، وهذه الأعمال الاستفزازية تعرض السلام والأمن العالميين

بالإجماع. ومع ذلك، فمنذ أكثر من عام وفي مواجهة العدد المتزايد من عمليات الإطلاق، ظللنا منقسمين وصامتين. وأقول هذا بكل جدية: لا يمكن أن يصبح النقاعس هو القاعدة بشأن هذه المسألة.

ولنتذكر ما هو على المحك: وهو أن قذيفة تسيرارية عابرة للقارات مثل هواسونغ - ١٧ تهدد أمن جميع أعضاء المجلس. ويمكن أن تضرب جميع القارات. وهي قادرة على حمل الرؤوس الحربية النووية التي تمتلكها كوريا الشمالية ولا تزال تنتجها. لكن القذائف التسيارية العابرة للقارات ليست سوى جزء من المشكلة. والقذائف قصيرة المدى، كذلك التي أطلقت بالأمس، تُنتج بكميات كبيرة. وقد أعلن النظام عن رغبته في مواصلة إطلاقها في المحيط الهادئ. ويضاف إلى ذلك الخطاب النووي السافر والإعداد المحتمل لإجراء تجربة نووية سابعة.

ولنكن واضحين، فكل استفزاز من هذه الاستفزازات يتحدى سلطة المجلس وينتهك قراراته. إن انقسامنا يوفر لكوريا الشمالية غطاء. والسؤال المطروح علينا بسيط جداً: هل يمكن لمجلس الأمن أن يقبل أن تصبح كوريا الشمالية دولة حائزة لأسلحة نووية؟ لن تستكين فرنسا لذلك لأن عدم القيام بأي شيء اليوم سيجعل الانتشار النووي أمراً طبيعياً. وهو بمثابة قبول بتضاعف أزمات الانتشار في المستقبل في أماكن أخرى من العالم.

وفي مواجهة هذه الاستفزازات، تكون الأولوية لاستئناف الحوار بدون شروط مسبقة. وقد قدمت مقترحات لتحقيق ذلك. والأمر متروك لسلطات كوريا الشمالية للنظر فيها، وعلى دول المنطقة أن تشجعها.

ولا يزال هدفنا بلا تغيير: نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. ويجب على مجلس الأمن أن ينفذ قراراته. هذا هو الحد الأدنى. ولوقف التصعيد، يجب تنفيذ جميع الجزاءات الدولية المتخذة بالإجماع بشكل كامل ومعارضة جميع أشكال التحايل عليها.

تتطلب هذه الاستفزازات الجديدة رداً موحداً وحازماً من المجتمع الدولي. ولن تدخر فرنسا جهداً لكفالة أن يفني المجلس بمسؤولياته.

على استعداد للمشاركة في كل ما هو أنسب، بما في ذلك البيان الرئاسي الذي اقترحته زميلتنا، ممثلة الولايات المتحدة. ينبغي لنا أن نخرج من حالة التيه التي نتخبط فيها بشأن هذه القضية الحرجة وألا ننتظر كارثة توقظنا.

في يوم الجمعة الماضي، طلبت الولايات المتحدة وألبانيا عقد اجتماع بصيغة آريا بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن دواعي الأسى الشديد أن الأنباء الوحيدة التي سمعناها من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي عن تضييعة نظام عسكري بأبناء شعبه، تاركاً إياهم فريسة للجوع والفقر فيما يعانون من غياب الخدمات الصحية والرق والعنف والسخرة والاختفاء القسري ومن تدابير حرمان قصوى. فالشعب يريد الغذاء، في حين أن النظام يعطيه المزيد من الأسلحة، من خلال إنفاق مبالغ طائلة من المال على أنشطته غير المشروعة المتمثلة في برامج أسلحة الدمار الشامل والبرامج النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية.

نحن نؤمن إيماناً قوياً بالدبلوماسية والحوار. وهذا هو سبب وجودنا في مجلس الأمن. وعلى الرغم من أن نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم يقدم الكثير في هذا الصدد، فإننا ما زلنا ندعوه إلى الانسحاب بطريقة كاملة وشفافة وشاملة ولا رجعة فيها من برامجه لأسلحة الدمار الشامل والنووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية والدخول في عملية حوار ودبلوماسية مجددة.

ويمكن لمجلس الأمن أن يساعد في هذا الصدد، بالوقوف متحداً، والتكلم بصوت واحد قوي، وتوجيه رسالة واضحة: لقد طُفح الكيل.

ولكن، في هذه الحالة، فقد طُفح الكيل بشكل كبير جداً. وأي موقف آخر يضر بالمجلس وبدوره وبالسلم والأمن في شبه الجزيرة والأمن العالمي.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ينتشا على إحاطته.

في الماضي، أدى كل إطلاق لقذيفة تسيرارية عابرة للقارات إلى إدانة من مجلس الأمن ودعوته إلى احترام قراراته التي اتخذها

بمنع انتشار الأسلحة النووية والوقوف ضد التهديد الذي تشكله. وأحث جميع أعضاء المجلس على الانضمام إلى الدعوة إلى عدم انتشار الأسلحة النووية ورفض تقديم ثغرة لكوريا الشمالية.

يقول بعض الناس إننا محاصرون في حلقة سلبية من الفعل ورد الفعل. وهذا ببساطة غير صحيح. واصلت كوريا الشمالية تطوير أسلحة نووية ووسائل إيصالها وفقا لخطتها العسكرية الخمسية. ولا ينبغي لنا أن ننخدع بمحاولات النظام تبرير طموحه في السعي إلى حيازة أسلحة نووية. ويجب أن تكون رؤيتنا واضحة في هذا الشأن.

والحلقة المفرغة الوحيدة التي حوصرنا فيها جميعنا في هذه القاعة هي الحلقة السلبية من العمل والتقاعس عن العمل. لقد فشل المجلس منذ فترة طويلة في التصرف ردا على الأعمال الاستفزازية التي قامت بها كوريا الشمالية، واستغلت كوريا الشمالية صمت المجلس وشعرت بالحرية في المضي قدما بإطراد في برامجها غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل.

لقد حان الوقت لإنهاء هذه الحلقة السلبية من العمل والتقاعس عن العمل. دعونا نفي بالمسؤولية الجسيمة التي أناطتها بنا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لصون السلام والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، تؤكد اليابان من جديد أننا، بينما نقف على أهبة الاستعداد للعمل مع الزملاء لاتخاذ إجراءات أكثر صرامة، نؤيد بقوة مشروع البيان الرئاسي الذي اقترحتة الولايات المتحدة كخطوة إلى الأمام.

فأين نقف - إلى جانب منتهك القواعد أم إلى جانب حارس القواعد؟ نحن نعرف الإجابة الصحيحة. فلنؤد عملنا.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر أيضا مساعد الأمين العام ينتشا على إحاطته اليوم، وأرحب بمشاركة ممثل جمهورية كوريا في جلسة اليوم.

تدين المملكة المتحدة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية أخرى عابرة للقارات في 16 آذار/مارس. وكانت هذه

السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر أيضا مساعد الأمين العام ميروسلاف ينتشا على إحاطته.

قبل شهر واحد فقط، كنا في هذه القاعة لمناقشة الإطلاق غير القانوني لقذيفة تسيارية عابرة للقارات من جانب كوريا الشمالية مما عرض السفن للخطر وعرض الطائرات في المنطقة لمخاطر كبيرة وأصاب المواطنين اليابانيين بالعرب. ويؤسفني أشد الأسف أننا يجب أن نأتي إلى هذه القاعة مرة أخرى لمناقشة نفس الحالة. ومرة أخرى، أطلقت كوريا الشمالية قذيفة تسيارية عابرة للقارات تجاهنا، سقطت على بعد 200 كيلومتر فقط من اليابان. كما أطلقت كوريا الشمالية قذيفة تسيارية أخرى في 19 آذار/مارس بالتوقيت المحلي. وتدين اليابان بشدة هذه الأعمال غير القانونية والشائنة.

دعونا نتذكر ما كنا نعكف عليه. واسم بند جدول الأعمال ذاته يوضح: أننا في هذه القاعة لكفالة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولهذا السبب قرر مجلس الأمن أن تتخلى كوريا الشمالية عن جميع برامج الأسلحة النووية، ولهذا السبب قرر مجلس الأمن ألا تطلق كوريا الشمالية قذائف تسيارية أو غيرها من وسائل إيصال الأسلحة النووية (القرار 1718 (2006)).

إن كوريا الشمالية تنتهك قرارات مجلس الأمن. بل إن كوريا الشمالية تعلن على الملأ عن نيتها زيادة ترسانتها النووية بشكل كبير. وتشير التقديرات أيضا إلى أن القذيفة التسيارية العابرة للقارات التي أطلقت هذه المرة لديها القدرة على ضرب كل آسيا وكل أوروبا وكل أمريكا الشمالية، بما في ذلك نيويورك وكل أفريقيا وحتى جزء من أمريكا الجنوبية. وفي الواقع، أعلنت كوريا الشمالية للتو أن عملية الإطلاق في 19 آذار/مارس كانت تدريباً تكتيكياً لهجوم نووي. وتهدد كوريا الشمالية اليابان والمنطقة وخارجها بترسانتها النووية ووسائل إيصالها.

ولا تعتقد اليابان أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يسمح لكوريا الشمالية بأن تأخذ المجتمع الدولي برمته رهينة؛ وبدلاً من ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يمنع ذلك. دعونا لا نغرق في الخطابة السياسية. لا يتعلق الأمر بإيجاد حل لنزاع تكون الأطراف فيه على قدم المساواة. إنه يتعلق

أخيراً، ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وقف عمليات الإطلاق والانخراط بشكل مجد في عروض الحوار المقدمة من الولايات المتحدة وجمهورية كوريا. فالدبلوماسية هي الطريق الوحيد للسلام المستدام في شبه الجزيرة الكورية.

السيدة غات (مالطة) (تكلت بالإنكليزية): أشكر مساعد الأمين العام ينتشا على تقديمه إحاطة مهمة أخرى. وأرحب بالمثل الدائم لجمهورية كوريا في هذه الجلسة.

خلال الأسبوع المنقضي، شهدنا سلسلة من عمليات إطلاق القذائف التسيارية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتي تثير قلقاً شديداً. إذ أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يوم الخميس قذيفة تسيارية أخرى عابرة للقارات، يقال إنها من طراز هواسونج-١، بمدى قادر على الوصول إلى معظم أنحاء العالم. ورافق عملية إطلاق القذيفة التسيارية العابرة للقارات سلسلة شبه يومية من عمليات إطلاق القذائف التسيارية الأخرى. وحدث آخرها أمس تحديداً.

وتدين مالطة بشدة عمليات الإطلاق هذه، حيث أنها تشكل تحدياً سافراً لقرارات مجلس الأمن. ونذكر مرة أخرى بأن القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، المتخذ بالإجماع رداً على إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذيفة تسيارية عابرة للقارات، نص على أن المجلس سيتخذ إجراء لفرض مزيد من القيود على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إذا واجه المزيد من عمليات الإطلاق. وفي ذلك الوقت، اعتبر المجلس عن حق أن مجرد إطلاق قذيفة تسيارية واحدة عابرة للقارات يشكل تهديداً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين، وقد رد وفقاً لذلك. ومع ذلك، يقف المجلس اليوم مكتوف الأيدي ومجبوراً على عدم الرد على أي من عمليات إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات التي شهدناها خلال العام الماضي.

إن عمليات الإطلاق هذه ليست سوى الأحدث في نمط مقلق جداً من السلوك المتهور من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما يشكل تهديداً كبيراً للسلام والأمن الدوليين ويقوض الجهود العالمية لعدم الانتشار.

القذيفة التسيارية العابرة للقارات العاشرة التي تطلقها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ بداية عام ٢٠٢٢.

وينبغي ألا نخطئ. إن تلك القذيفة لم تُصمم أو تُبنى أو تُنشر أو تُطلق بين عشية وضحاها. فقد عرضت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ذلك الطراز لأول مرة في عام ٢٠٢٠. واختُبر عدة مرات منذ ذلك الحين في عملية تطوير مخطط لها منذ فترة طويلة، في تحدٍ لقرارات المجلس وبحمية عضوين في المجلس.

وقد يسعى هذان العضوان أنفسهما إلى مساواة التدريبات العسكرية الدفاعية المشروعة بأفعال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولكن واضحاً: إن التدريبات الدفاعية تكون آمنة عندما تُخطر الدول الأخرى بها مسبقاً وعندما تُنفذ داخل مناطق محددة، كما حدث في تدريبات كوريا الجنوبية والولايات المتحدة.

وينبغي أن نحمي مصداقية مجلس الأمن بالتصدي لهذه الانتهاكات برد حازم وموحد. إن خمس سنوات من التقاعس عن العمل، التي فرضها عضوان على المجلس، لم تترك أحداً أكثر أمناً. وقد حان الوقت الآن للتوصل إلى قرار شامل يعالج الشواغل الأمنية الدولية بتدابير جديدة محددة الأهداف مع تهيئة الظروف المواتية لاستئناف الحوار وتيسير المعونة.

وينبغي أن نتذكر أن تكلفة عمليات الإطلاق غير المشروعة تلك يتحملها شعب كوريا الشمالية، الذي تحول حكومته الموارد من الاحتياجات الاقتصادية الأساسية إلى برنامجها للأسلحة غير المشروعة. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى السماح لموظفي الأمم المتحدة الدوليين بدخول البلد. والإعفاءات من الجزاءات قائمة لدعم المساعدة الإنسانية العاجلة.

كما نهيى بجميع الدول الأعضاء أن تنفذ بالكامل القرارات القائمة، التي صوت جميع أعضاء المجلس مؤيدين لها عدة مرات لمواجهة التطوير المستمر للبرامج المحظورة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

مواردها على إطلاق القذائف التسيارية المكلفة وبرنامجها للأسلحة غير المشروعة. وتواصل تقييد وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وتدعو مالطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى استعادة إمكانية الوصول للأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لكي يتمكن سكانها من تلقي المعونة التي يحتاجون إليها.

أخيرا، أود أن أذكر كل عضو في مجلس الأمن بهدفنا المشترك: السلام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. ولن يؤدي التأخير والتقاعد عن العمل إلا إلى منع تحقيق ذلك الهدف. ويجب على المجلس أن يمسك بقراراته ومسؤولياته وأن يتصرف الآن. وتحقيقا لتلك الغاية، تؤيد مالطة إصدار بيان رئاسي.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أرحب بحضور الممثل الدائم لجمهورية كوريا. وأشكر مساعد الأمين العام ميروسلاف ينتشا على إحاطته. كما أشكر رئاسة مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة بناء على طلب عدة بلدان، بما فيها إكوادور، في سياق إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المزيد من القذائف التسيارية العابرة للقارات. ومنذ عام ٢٠٢٢، أصبح ذلك ممارسة متكررة، دون رد موحد من مجلس الأمن.

وكما قلنا في ٢٠ شباط/فبراير (انظر S/PV.9264)، فإن هذه الأعمال تهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين من خلال تأجيج التوترات في سياق معقد وتقويض مصداقية جهود مجلس الأمن. ولهذا السبب، تدين إكوادور الإطلاق الذي جرى مؤخرا والذي يتحدى مرة أخرى أحكام مجلس الأمن والهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك، نحث أيضا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استئناف التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وأكرر التأكيد على مدى ملاءمة تنفيذ القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، المتخذ بالإجماع، والذي التزم المجلس بموجبه باتخاذ المزيد من التدابير المهمة ردا على أي عملية إطلاق من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن خلال ذلك القرار والقرارات التي سبقت، كرر المجلس

وعلى الرغم من التزاماتها، فقد واصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في تجاهل تام للشواغل التي أعرب عنها العديد من الدول الأعضاء، تطوير قذائفها التسيارية وبرنامجها النووي، مسجلة رقما قياسيا من عمليات إطلاق القذائف التسيارية في عام ٢٠٢٢. وبعد مضي ثلاثة أشهر من عام ٢٠٢٣، فإننا نشهد نمطا مشابها جدا.

وأعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا عن مبدأ جديد يحدد الظروف التي يمكن أن تُستخدم فيها الأسلحة النووية، بما في ذلك بشكل استباقي. وأعلنت أنها ستزيد بشكل كبير ترسانتها من الأسلحة النووية، بما في ذلك الأسلحة التكتيكية، وأنها ستطور أيضا منظومة أخرى للقذائف التسيارية العابرة للقارات وستطلق أول سائل عسكري خاص بها.

ولا يمكن المبالغة في خطورة الحالة. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يستمر في الوقوف مكتوف الأيدي فيما تُقوض باستمرار مصداقيته وقراراته، على النحو المحدد في عدد من قراراته. ويقع على عاتق المجلس واجب ومسؤولية مناقشة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان واتخاذ إجراءات بشأنها.

وتحث مالطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الدخول في حوار مُجدٍ من أجل نزع السلاح النووي والتقييد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخلى بشكل كامل عن برامجها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه وأن تعود إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمائمات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

لا تزال مالطة تشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية التي يواجهها شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فالحالة مروعة، ولا تزال قيادة البلد تتجاهل الاحتياجات الإنسانية الشديدة. ويعاني ما يقدر بنحو ١٠,٧ ملايين شخص من نقص التغذية ويحتاجون إلى إغاثة طارئة. وبدلا من ذلك، تختار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تبييد

وبدلاً من ذلك، يمكننا عقد جلسات أقل ونستسلم للقيام بما هو أقل. ويمكننا أن نقرر أن الحالة في المنطقة بكل بساطة بالغة التعقيد، وأن الانقسامات في مجلس الأمن كبيرة جداً، وأنه ببساطة لا يوجد توافق كاف في المواقف لإتاحة مساحة ما للمجلس كي يتخذ إجراء. ولن نجتمع إلا في حالة حدوث تطورات غير عادية بالفعل، مثل إجراء تجربة نووية. وبقيّة الوقت، وسط إطلاق القذائف وتزايد مخاطر وقوع حوادث، نأمل ببساطة أن تسير الأمور نحو الأفضل.

كلا الخيارين خطيران إلى أقصى الحدود. فالأول يعمل على تطبيع الأداء، بينما يعمل الثاني على تطبيع التقاعس عن العمل. اسمحوا لي أن أقترح خياراً ثالثاً.

يمكننا أن نقبل بأن الحالة معقدة وأن هناك انقسامات في المجلس، ولكن نختار أن نفكر بشكل ملموس فيما يمكن عمله في سياق هذا التعقيد وهذا الانقسام. وسيشمل ذلك بالضرورة حلولاً توفيقية للجميع. إلا أنه يمنحنا أفضل أمل في إحراز تقدم في هذا الملف نحو هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار ونزع السلاح النووي.

وبروح التفكير الملموس هذا، اسمحوا لي أن أطرح بعض المقترحات التي يمكن أن نعمل عليها فوراً، نحن كمجلس.

لقد عرضت بعثة الولايات المتحدة مشروع بيان رئاسي. ونعتقد أن النص يوفر نقطة انطلاق جيدة للمفاوضات. فيمكن لمجلس الأمن أن يعمل من أجل التوصل إلى نتيجة تجسد آراء أعضائه، وتبرز الحاجة إلى الإدانة والانخراط المستدام معاً. إننا نحث جميع الأعضاء على الدخول في مناقشات بحسن نية حول هذا الاقتراح حتى نتتمكن من إصدار وثيقة متوازنة تمثل إلى أقصى حد ممكن تنوع آراء المجلس.

ثانياً، لقد استمعنا إلى إشارات متكررة إلى مشاريع قرارات تم اقتراحها في الماضي ولكنها لم تُعتمد أبداً. ويمكننا، بل وينبغي لنا، أن نجري مناقشات تقنية على مستوى الخبراء لنرى كيف يمكن الجمع بين النصين في وثيقة واحدة يمكن أن تحظى بتوافق الآراء. وهناك اتفاق بشأن الحفاظ على سلطة المجلس في معالجة الحالة الإنسانية وإيجاد

أيضاً بالإجماع الإعراب عن قلقه إزاء المشاق الجسيمة التي يتعرض لها السكان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي أدانها "لسعياً وراء الأسلحة النووية والقذائف التسيارية بدلاً من أن تُعنى برفاه شعبها، بينما الناس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لديهم احتياجات كبيرة لم تلَب بعد" (القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، الفقرة ٢٣).

وكما ذكر وفد بلدي في جلسة المجلس بشأن صيغة آريا يوم الجمعة الماضي، فإن القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧) قد جسّد أيضاً التأثير الشديد لتلك السياسات على انعدام الأمن الغذائي للنساء والفتيات. وفي ضوء ما تقدم، تؤيد إكوادور الجهود المبذولة للتوصل إلى حل دبلوماسي وسياسي يسمح بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، وإلى أن يحدث ذلك نكرر تأكيد مسؤولية المجلس عن استخدام جميع الأدوات المتاحة له لتعزيز امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقراراته.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مساعد الأمين العام ميروسلاف ينتشا على إحاطته الزاخرة بالمعلومات وأرحب في هذه الجلسة بوفد جمهورية كوريا.

يدهشنا مرة أخرى توقيت هذه الجلسات. لقد مضى شهر واحد، اليوم بالتحديد، عندما كنا آخر مرة في هذه القاعة نناقش إطلاق قذيفة تسيارية عابرة للقارات أطلقتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر S/PV.9264). وقد أدانت البرازيل آنذاك عملية الإطلاق بأشد العبارات، وندينها الآن مرة أخرى. ونحن بالمثل على استعداد لإدانة عمليات الإطلاق في المستقبل، ولكن يبدو من الواضح لنا أنه يتعين تغيير شيء ما.

لدينا ثلاثة خيارات. يمكننا أن نستسلم للعودة إلى هذه القاعة كل شهر للاستماع إلى إحاطات، وإدانة عمليات إطلاق القذائف، وإعادة تأكيد مواقفنا الوطنية. ويمكن أن يتحول ذلك بسهولة إلى وضع طبيعي جديد لهذا الملف: جلسات شهرية نسمع فيها أحدث التطورات التقنية ونعيد عرض مواقفنا، كما نفعل مع الملفات الأخرى.

إن الإجراءات التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإجراء تجارب عدوانية على أسلحتها وترسانتها النووية وصقلها وتوسيع نطاقها هي إجراءات تنتهك التزامات القانون الدولي وقرارات المجلس. نحن نشعر بقلق بالغ إزاء هذه الحالة ونشجب بشدة أفعال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إننا نكرر دعوتنا إلى وقف تصعيد التوترات في شبه الجزيرة الكورية، ونكرر مطالبنا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالامتثال لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والامتناع عن إطلاق المزيد من القذائف التسيارية، والعودة إلى الامتنثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وكما قلنا مرارا، فإن أدوات النفوذ التي مارسها المجلس حتى الآن، ولا سيما قراراته وجزاءاته القائمة، لم تتجح بالكامل في وقف برنامج أسلحة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو في جعلها تتعاون. ولذلك يجب علينا، نحن كمجلس، أن نعيد تقييم نهجنا وأن نجدد التزامنا بأهدافنا المشتركة لإحراز تقدم ملموس في تعزيز السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية.

ونعتقد أن هناك حاجة إلى نهج مبدئي وعملي يقوم على الدبلوماسية والحوار وبناء الثقة من أجل التهيئة التدريجية للظروف التي تسمح بالانخراط البناء بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمجتمع الدولي بشأن برنامج أسلحتها. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالتدابير العملية التي اقترحها اليوم مساعد الأمين العام ميروسلاف ينتشا في الإحاطة.

وفي حين أن أصحاب المصلحة المختلفين قد تكون لهم مصالح مختلفة بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يجب أن يكون واضحا أن شبه الجزيرة المسلحة نووياً ليست في مصلحة أحد. ولذلك يجب أن نعمل بشكل تعاوني لتعزيز وحدة المجلس بشأن هذه المسألة وأن نعمل بإخلاص بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء التي عهدت إلينا بهذه الولاية القوية لصون السلم والأمن الدوليين.

حل سياسي سلمي للمسائل في شبه الجزيرة. وينبغي أن يكون الاتفاق ممكنا - فلنعمل على تحقيق ذلك.

ثالثا وأخيرا، ينبغي أن نفكر بشكل مبتكر في الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة نفسها لتخفيف حدة التوترات، وتيسير المشاركة، والمساعدة على إنشاء عملية تفاوض شفافة ويمكن التنبؤ بها ويعتبرها الجميع شرعية. ويمكن للمجلس، بموجب سلطته في الفصل السادس، أن يفعل الكثير لتقديم مساهمته الحميدة والتوصية بتدابير التكيف التي يمكن أن ترسي الأساس للانخراط المستدام. فلا تزال أدوات الفصل السادس غير مستكشفة في هذا الملف بشكل مؤسف. يجب أن نعيد النظر في مجموعة أدوات الفصل السادس إذا أردنا إيجاد حل شامل لهذا الملف.

وفي الختام، إن الحالة ملحة، ويجب على المجلس أن يتصرف. إلا أن التصرف لا يعني دائما تكرار ما فعلناه في الماضي. التصرف، في سياق التوتر والانقسام، يعني إيجاد سبل مبتكرة لبناء الجسور، وتخفيف حدة التوترات، وإعادة تأكيد سلطة المجلس بوصفه الجهاز الرئيسي لتعزيز السلم والأمن. وينبغي له أن يفعل ذلك مستخدما جميع أدواته، بما في ذلك - بل وعلى وجه الخصوص - أدوات التسوية السلمية للمنازعات.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): سأبدأ بشكر مساعد الأمين العام ميروسلاف ينتشا على إحاطته للمجلس والترحيب بمشاركة الممثل الدائم لجمهورية كوريا.

ثلاثة أشهر انقضت في هذا العام وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أطلقت فيها حتى الآن ١١ قذيفة تسيارية قصيرة المدى وقذيفتين تسياريتين عابرتين للقارات، بما في ذلك أقوى هذه القذائف، هواسونغ - ١٧. ويمثل هذا التطور تجسيدا مقلقا لتعننت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بقرارات المجلس وتصميمها على تحقيق أهدافها لعام ٢٠٢٣، والتي حددتها الجلسة العامة السادسة للجنة المركزية الثامنة لحزب العمال الكوري، المعقودة في وقت سابق من هذا العام.

وفي الختام، يدعو بلدي الأطراف، فضلا عن البلدان ذات النفوذ، إلى اتخاذ خطوة حاسمة نحو استئناف المفاوضات. ويجب أن نزيل العقبات القائمة أمام الحوار لتمكين الأطراف من التفاوض بوضوح وصراحة وإخلاص بغية إنهاء التهديد النووي في شبه الجزيرة الكورية.

السيدة بايرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): نشارك الآخرين في شكر مساعد الأمين العام ميروسلاف ينتشا على إحاطته. إن الإطلاق الثاني لقذيفة تسليحية عابرة للقارات هذا العام دليل على التصعيد المؤسف للتوترات الأمنية في المنطقة.

وتؤكد سويسرا من جديد أن البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشكل تهديدا للمجتمع الدولي بأسره. ويجب أن تدفعنا العواقب الإنسانية الوخيمة التي قد تنجم عن استخدام الأسلحة النووية إلى مضاعفة جهودنا لصالح عدم الانتشار ونزع السلاح والإبقاء على المحرمات النووية. ولذلك، ما فتئنا نتابع بقلق الزيادة في كل من عمليات إطلاق القذائف التسلحية وتجارب القذائف الانسيابية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بالإضافة إلى تطويرها لمنظومات إيصال نووية متزايدة الخطورة والتوسع. نجتمع مرة أخرى اليوم في ظروف مماثلة لظروف الشهر الماضي (انظر S/PV.9264) ونتبادل ملاحظات مماثلة. ومع ذلك، لا يزال اجتماعنا ومناقشتنا اليوم مهمين، لأننا لا نستطيع أن نتجاهل واجبنا ومسؤولياتنا في عدد من المجالات.

أولا، في مجال عدم الانتشار النووي، من واجبنا الجماعي أن ندين تجارب القذائف التسلحية التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فعمليات الإطلاق هذه تشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن، وبالتالي للقانون الدولي. وتحت سويسرا مرة أخرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات المجلس واتخاذ خطوات ملموسة للتخلي عن أسلحتها النووية وقذائفها التسلحية والبرامج ذات الصلة بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. كما ندعوها، إلى جانب جميع الدول الأخرى المدرجة في المرفق 2، إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونود

السيدة كومبي ميسامبو (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر مساعد الأمين العام ميروسلاف ينتشا على إحاطته، وأرحب بوجود سفير جمهورية كوريا بيننا.

نجتمع هذا الصباح في أعقاب إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 16 آذار/مارس لقذيفة تسليحية أخرى عابرة للقارات، هي هواسونج - 17. وتلك العملية ليست سوى واحدة من عمليات إطلاق أخرى لا تعد ولا تحصى، فقد سبقها قبل يومين قذيفتان قصيرتا المدى، وأعقبتهما أسلحة قذيفة تسليحية أخرى قصيرة المدى. ويمثل انتظام عمليات الإطلاق هذه والتهديد المتزايد الذي تشكله تصعيدا غير مسبوق. إن القدرة العسكرية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واللغة العدوانية المتزايدة التي تصاحب استعراضها للقوة لا تدع مجالا للشك في مستوى التهديد، ليس في شبه الجزيرة الكورية فحسب، بل على الصعيد الدولي أيضا. وينبغي احتواء الحالة ببالغ السرعة بغية تجنب أي خطر لوقوع كارثة متعمدة أو عرضية، خاصة وأننا إذا صدقنا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن عمليات إطلاقها تشمل أيضا قذائف انسيابية تكتيكية. ويدين بلدي عمليات إطلاق القذائف ويكرر تأكيد التزامه بعدم الانتشار النووي بوصفه دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونؤكد من جديد أيضا الدور المركزي للمعاهدة في الهيكل الدولي لنزع السلاح، الذي يجب أن تمثل له الأطراف.

ويجب على مجلس الأمن أن يكفل السلام والأمن الدوليين. وحقيقة أنه يجري منعه من القيام بذلك مسألة تثير قلقا بالغا. يعيش كثير من الناس في تلك المنطقة من العالم تحت تهديد دائم بالهجوم أو الحوادث العسكرية، وهذا أمر غير مقبول لأي طرف. وندعو جميع الأطراف إلى بذل كل ما في وسعها للعودة إلى طاولة المفاوضات بغية إيجاد حل سياسي للحالة. ويجب أن نتوصل إلى توافق في الآراء إذا أردنا كسر الجمود الحالي، بالإضافة إلى وقف الزيادة الاستثنائية في إنتاج الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة النووية التكتيكية. وقد أدى الوضع الراهن إلى توترات متزايدة باستمرار. ومع كل ضربة جديدة يزداد قليلا خطر حدوث مواجهة تؤدي إلى عواقب وخيمة. ولا يمكننا أن نقبل نتيجة من هذا القبيل بأي حال من الأحوال.

بأحدث أنشطة الإطلاق التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمس، فضلا عن العمليات العسكرية المتواصلة مؤخرا في المنطقة من جانب بلدان مختلفة. والأولوية العليا الآن هي أن تمارس جميع الأطراف الهدوء وضبط النفس وأن تمتنع عن استعراض القوة المتبادلة، بغية منع زيادة تصعيد الحالة أو خروجها عن نطاق السيطرة تماما.

إن أسباب تطور الحالة في شبه الجزيرة الكورية ليست من قبيل الصدفة. في عام 2018، اتخذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مبادرة إيجابية تهدف إلى التخلي عن الأسلحة النووية مقابل الأمن. ومع ذلك، لم تظهر الولايات المتحدة أي حسن نية في الرد، كما يتطلب مبدأ القيام بعمل مقابل آخر، مما أهدر فرصة مهمة لتحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة. ومنذ بداية هذا العام، واصلت الولايات المتحدة وغيرها مناوراتها العسكرية المشتركة الواسعة النطاق التي لم يسبق لها مثيل في شبه الجزيرة وفي المناطق المحيطة بها، مع خطط لتوسيع نطاق نشر الأسلحة الاستراتيجية. وقد أدى أسلوب الردع هذا وتصعيد الضغط إلى زيادة ترسيخ شعور جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بانعدام الأمن، مما أدى إلى تصاعد التوترات الحالية. وشدد آخر بيان صادر عن وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن إجراءاتها هي تدابير مضادة للأنشطة العدائية للولايات المتحدة.

ويجب على المجتمع الدولي ألا يغفل عن جوهر مسألة شبه الجزيرة. وينبغي أن نستخلص الدروس من التاريخ وأن نظل ملتزمين بالتوصل إلى حل سياسي. وفي هذا الصدد، أود أن أتناول ثلاث نقاط. أولاً، ينبغي لجميع الأطراف أن تمارس ضبط النفس، وأن تبدي حسن النية المتبادل، وأن تسعى إلى إيجاد حل بطريقة هادئة ورسينة ومستقرة، بالإضافة إلى إقامة تفاعلات حسنة النية تهدف إلى بناء الثقة المتبادلة تدريجياً. لقد قالت ممثلة الولايات المتحدة للتو إن الولايات المتحدة ما فتئت تبذل جهوداً دبلوماسية سعياً إلى إجراء حوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلى الرغم من تلك الادعاءات تواصل الولايات المتحدة اختلاق التوترات في شبه الجزيرة. إن هذا

أن نشير إلى أنه بينما تتطبق الالتزامات بموجب قرارات المجلس أساساً على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنها تتطبق أيضاً على جميع الدول الأخرى، المطلوب منها ضمان وإنفاذ التنفيذ الفعال لجزاءات المجلس ذات الصلة.

ثانياً، فيما يتعلق بتنفيذ الجزاءات، ترحب سويسرا بالاهتمام الذي التزم به المجلس لضمان أن يظل تقديم المساعدة الإنسانية ممكناً. وأظهر المجلس التزامه ووحدة صفه في هذا الصدد باتخاذ القرار 2664 (2022)، الذي يتعين تنفيذه. وتضطلع اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) بدور أساسي في تيسير المساعدة الإنسانية من خلال نظام للإعفاءات. وتتطوي تلك الآلية الآن على إعفاء لأسباب إنسانية ينطبق على جميع نظم الجزاءات. لذلك نأمل أنه بمجرد أن ترفع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية القيود الشديدة المتصلة بالجائحة المفروضة على المساعدة الإنسانية الدولية، أن يتم استئناف تلك المساعدة بسرعة.

ثالثاً، ثمة دور للمجلس في تشجيع الحوار ووقف التصعيد والبحث عن حلول دبلوماسية. ولئن كان صمت المجلس المطول بشأن هذه المسألة مدعاة للقلق ويمنعه من العمل كجهة سياسية فاعلة في شبه الجزيرة الكورية، لا تزال هناك إرادة جماعية وفردية للدخول في حوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ودعمه، كما سمعنا مراراً وتكراراً في بيانات سابقة. ونرحب بالدعوة إلى استخدام المساعي الحميدة للأمين العام ونشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على المشاركة بشكل بناء مع المجلس ومنظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن تستند تلك الدعوة إلى الحوار إلى موقف موحد للمجلس، وستدعم سويسرا كل جهد لتحقيق تلك الوحدة. ونرى أن خيار إصدار بيان رئاسي هو سبيل لتحقيق ذلك، ونحن نؤيد جميع الأعضاء في السعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر مساعد الأمين العام ينتشا على إحاطته. إن التوترات والمواجهات في شبه الجزيرة الكورية تتزايد، والصين تشعر بالقلق إزاءها. وقد أحطنا علماً

الديمقراطية بالتخلي عن برنامجها للأسلحة النووية وتعزيز نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية.

تدعو الصين البلدان المعنية إلى الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي وبلدان المنطقة بالتخلي عن عقلية الحرب الباردة ووقف جميع سياسات التكتل والتلاعب السياسي. ويجب عليها أن تقي بالتزاماتها بعدم الانتشار بإلغاء القرار المتعلق بالتعاون في الغواصات النووية والسعي نحو تسوية سياسية باتخاذ إجراءات محددة.

كما تدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى التقيد برؤية مشتركة وشاملة وتعاونية ومستدامة للأمن فضلا عن تحمل مسؤولياتها. ويجب معالجة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف على النحو الواجب من خلال حوار متوازن وهادف لأجل تحقيق الأمن المشترك. وستواصل الصين اتباع نهج مزدوج المسار ومتزامن ومرحلي علاوة على الاضطلاع بدورها في البحث عن تسوية سياسية للحالة في شبه الجزيرة الكورية.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (تكلت بالإنكليزية):
أشكر مساعد الأمين العام ينتشا على إحاطته وأرحب بمشاركة ممثل جمهورية كوريا هنا اليوم.

نشاطر الأمين العام إدانته بأشد العبارات الممكنة لإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية عابرة للقارات في ١٥ آذار/مارس - وهو الإطلاق العاشر من نوعه خلال ١٢ شهرا. لقد سقط الصاروخ على بعد ٢٠٠ كيلومتر فقط من الأراضي اليابانية الأمر الذي عرض الأرواح للخطر علاوة على تهديد الملاحة البحرية والجوية. في مثل هذا الوقت من العام الماضي اجتمع المجلس لمناقشة أول إطلاق للفدائف التسيارية العابرة للقارات من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعد توقف دام خمس سنوات (انظر S/PV.9004). كما أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية قصيرة المدى في ١٩ آذار/مارس بالتوقيت المحلي، مما يدل على تصعيد برنامجها للتجارب على نحو مثير للجزع. ومما يستدعي الأسف العميق أن تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ذلك السلوك الخطير

النهج خطير ويتسم بالنفاق. وبدلا من ذلك ينبغي للولايات المتحدة أن تتسم بالصدق وأن تبادر لأجل التوصل إلى حلول واقعية وقابلة للتنفيذ فضلا عن استجابتها المباشرة للشواغل المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتهيئة الظروف المؤاتية لتحسين الحالة.

ثانياً تؤيد الصين مجلس الأمن في اضطلاعها بدور بناء في تشجيع التوصل إلى حل سياسي. وينبغي أن تسهم المناقشات التي أجراها المجلس والإجراءات التي اتخذها في وقف التصعيد واستئناف الحوار وتعزيز الوحدة. وينبغي للمجلس ألا يكتفي بمجرد عقد الجلسات لأجل تحقيق ذلك. وقد أعربت الصين عن تحفظاتها بشأن اتخاذ قرار للمجلس أو إصدار بيان رئاسي لأننا لا نرى أن ذلك سيكون أمراً بناءً. فعلى العكس من ذلك يساورنا القلق من أن ذلك سيؤدي إلى زيادة التوترات القائمة أصلاً في شبه الجزيرة الكورية. ولئن كانت الولايات المتحدة تأمل حقا في الخروج من المأزق الحالي، فينبغي لها أن تستجيب بشكل إيجابي وجدي لمشروع القرار الذي اقترحتة الصين وروسيا معا بهدف التخفيف من شدة الحالة الإنسانية. فمن شأن ذلك أن يبعث برسالة إيجابية نحو تعزيز التسوية السياسية وتشجيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استئناف الحوار على نحو يهيئ الظروف لتخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة.

ثالثاً، قال ممثل الولايات المتحدة إنه يجب علينا أن نتمسك بسلطة مجلس الأمن ومصاديقته، ولكن دعت الولايات المتحدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلي عن أسلحتها النووية تحت شعار عدم الانتشار بينما تواصل في الوقت نفسه نقل أطنان من اليورانيوم المخصب المستخدم في صنع الأسلحة إلى دولة غير حائزة للأسلحة النووية. إن ممارسة الكيل بمكيالين هذه بالتحديد هي السبب في تقويض مصداقية مجلس الأمن على نحو خطير. وقد أدى التعاون في مجال الغواصات النووية بين الولايات المتحدة وشركائها الثلاثين الآخرين إلى زيادة تقويض النظام الدولي لعدم الانتشار مما أطلق سباق تسلح جديد وهدد السلم والأمن في المنطقة. علاوة على أن هذه الممارسات غير مؤاتية لإقناع المجتمع الدولي بجمهورية كوريا الشعبية

الشعبية الديمقراطية في مواجهة مرض فيروس كورونا. ويؤسفنا أن يواصل قادة كوريا الشمالية توجيه موارد البلد المحدودة نحو برنامجه للأسلحة غير المشروعة بينما لا يزال الشعب في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وما تزال دولة الإمارات العربية المتحدة تؤمن بأن الحوار هو السبيل الوحيد للمضي قدماً فيما يتعلق بمسألة شبه الجزيرة الكورية سواء لأجل تحسين حياة السكان الذين يعانون هناك أو لأجل تحقيق سلام حقيقي ودائم. لقد حان الوقت لأن يتكلم مجلس الأمن بصوت واحد للتصدي للحالة ولكي تسود الدبلوماسية. وينبغي لنا أيضاً أن نشجع الأمين العام على استخدام مساعيهِ الحميدة في هذا الملف بالتوازي مع بذل الجهود الأخرى لأجل التهدئة.

السيدة إيفستيفنيا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نشكر مساعد الأمين العام ينتشا على إحاطته.

إن موقفنا معروف جيداً: فروسيا تعارض أي نشاط عسكري يهدد أمن شبه الجزيرة الكورية وبلدان شمال شرقي آسيا. وما زلنا نتوقع الاستعاضة عن الاتجاه الحالي نحو التصعيد بالبحث عن وضع حد له عن طريق التفاوض. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى ضبط النفس واتخاذ خطوات عملية لاستئناف الحوار.

وفيما يتعلق بالمناقشة المنتظمة للحالة في شبه الجزيرة الكورية في مجلس الأمن، نود أن نشدد مرة أخرى على ضرورة مراعاة جميع العوامل ذات الصلة بتلك الحالة. فلا سبيل لتيسير إجراء مناقشة بناءً حقاً سوى اتباع نهج يولي الاهتمام الواجب للمسائل التي طال أمدها ولآخر الإجراءات التي اتخذتها جميع الأطراف المعنية.

في ذلك الصدد، يجب أن نشدد مرة أخرى على المسؤولية الخاصة لواشنطن وحلفائهما الذين شرعوا في فرض جزاءات وممارسة ضغط فعال على بيونغ يانغ على أساس مفهوم ما يسمى بالردع الموسع. وقد أدى ذلك بالفعل إلى تصعيد النشاط العسكري في شمال شرق آسيا، ما يؤدي إلى عرقلة التوصل إلى تسوية سياسية ودبلوماسية لمشاكل شبه الجزيرة الكورية وتناقض الأهداف المعلنة لأعضاء المجلس. وما زلنا نسمع المزيد من الخطابات العدائية، بينما تستمر كثافة المناورات العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة وحلفاؤها.

وغير المسؤول بالإضافة إلى تهديد جيرانها وتحدي المعايير الدولية لعدم الانتشار. إن ذلك ليس تهديداً للمنطقة فحسب بل إنه تهديد لنا جميعاً ولاستقرارنا أيضاً. فلا يزال تآكل نظام عدم الانتشار يهدد السلم والأمن الدوليين.

يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تحترم القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. كما يجب عليها الامتثال لقرارات مجلس الأمن والعودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لقد حثنا المجلس في العام الماضي على اتخاذ الإجراءات اللازمة وعدم التعامل مع هذا السلوك الاستفزازي على أنه أمر عادي. وللأسف لا يزال التصعيد مستمراً بعد مرور عام ولا يزال تحقيق الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية بعيد المنال. وتدعو دولة الإمارات العربية المتحدة مجلس الأمن إلى توحيد صفوفه في إدانة مثل هذه الإجراءات التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

تعرب دولة الإمارات العربية المتحدة عن امتنانها لعمل فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) الذي قدم تفاصيل مسهبة عن الإجراءات التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتهرب من الجزاءات المفروضة في البحر، فضلاً عن الإبلاغ عن الجهات الفاعلة والأنشطة المثيرة للقلق في مجال التهديد السيبراني. اليوم يجب أن نضع نصب أعيننا المعلومات الواضحة والمفصلة التي أبلغ عنها الفريق عن الكيفية التي تحولت بها القدرات النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن تكون أكثر عدوانية، الأمر يزيد الخطر بمستوى كبير. ويجب أن تكون التجارب التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً لقذائف تسيارية وأنسيابية قصيرة المدى لما يسمى بالأغراض النووية التكتيكية بمثابة ناقوس خطر هنا. كما أبلغ فريق الخبراء أيضاً عن استمرار إنتاج مواد القذائف النووية الأمر الذي يعد شاعلاً كبيراً بالنسبة لمجلس الأمن.

ولا يزال الملايين من الكوريين الشماليين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والفقر الذي تفاقم بسبب التدابير التي اتخذتها جمهورية كوريا

المتحدة وأستراليا، المعروف أيضاً باسم "أوكوس"، حيث يتم في إطاره نقل الغوصات التي تعمل بالطاقة النووية إلى دولة غير نووية. ولذلك أثر مدمر وأدى إلى ظهور خطوط فاصلة مصطنعة في ذلك الجزء من العالم. وتثير هذه التطلعات شواغل واضحة - ليس لدى بيونغ يانغ فحسب، بل أيضاً لدى بلدان أخرى في المنطقة.

ومن البديهي أن محاولات زيادة ضغط الجزاءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تقيد هذه الأمور. ولسنوات عديدة، كنا نسلط الضوء على الحاجة إلى إنهاء هذه السياسة، التي هي طريق مسدود من حيث الشكل، وغير إنسانية من حيث جوهرها. بيد أن الآثار السلبية الإجمالية للتدابير التقييدية الدولية والأحادية الجانب لا تزال تتراكم، مما يؤدي إلى تفاقم محنة سكان كوريا الشمالية. ونود أن نشير، على وجه الخصوص، إلى أن القيود الانفرادية لا تنتهك سيادة الدول الأعضاء ومصالحها المشروعة فحسب، بل تتعارض أيضاً مع معايير وقواعد التجارة الدولية وتقوض سلامة القيود التي وافق عليها مجلس الأمن. ومحاولات إضفاء أي درجة من الشرعية على هذه القيود من خلال سلطة مجلس الأمن أو اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) غير مقبولة.

ونذكر بأن قرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - وقد سمعنا اليوم نداءات بضرورة الامتنال لها - تنص على البحث عن حل سياسي ودبلوماسي. ولم تنفذ بعد تلك الأحكام على وجه التحديد. ونشير مرة أخرى إلى أن روسيا ملتزمة بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، نلفت الانتباه إلى خطة العمل الروسية - الصينية للتوصل إلى تسوية شاملة للحالة في شبه الجزيرة الكورية. تحدد تلك الخطة التدابير الملموسة التي يتعين على الدول المعنية اتخاذها في مختلف المجالات. ولا يزال مشروع القرار السياسي والإنساني الروسي - الصيني لمجلس الأمن مطروحاً على الطاولة. ويمكن لاعتماد مشروع القرار هذا أن يسهم حقاً في جهود المجلس لحل الحالة الصعبة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل موزامبيق.

والواقع أن مناورات درع الحرية بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية قد بدأت في ١٣ آذار/مارس بالإضافة إلى سلسلة كاملة من المناورات الميدانية. ونتوقع أن نشهد في الأسبوع المقبل أول مناورة سانج يونغ بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية خلال خمس سنوات بمشاركة القوات البحرية والجوية. ومما يثير القلق بشكل خاص أن تلك المناورات تقدم رسمياً على أنها دليل على "إرادة التحالف الكوري الجنوبي الأمريكي لتحقيق السلام عن طريق القوة".

وبعد الاستماع إلى تلك البيانات، بات من الواضح ما هو المسار الذي اتخذته تلك البلدان وما هي الدعوات التي يوجهها مجلس الأمن الآن لاستئناف المحادثات. فالتدابير المتخذة بالفعل تبرز عكس ذلك. ونشير مرة أخرى إلى عدم وجود بديل لعملية سياسية ودبلوماسية متعددة الأطراف ترمي إلى إيجاد منظومة للسلام في شمال شرق آسيا تأخذ في الحسبان الشواغل المشروعة لجميع دول المنطقة - وأشد "جميع" - وإلى تزويدها بضمانات أمنية موثوقة. وإلا فإن الحالة المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية ستظل حبيسة حلقة مفرغة.

فلنتذكر أن واشنطن وحلفاءها تجاهلوا بشكل أساسي، في الماضي، الخطوات التي اتخذتها بيونغ يانغ في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وكان من الممكن أن يؤدي تنفيذ تلك التدابير إلى تحسن أساسي في الحالة في المنطقة دون الإقليمية. كما أن النداءات المتكررة اللاحقة التي وجهتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الولايات المتحدة لوقف الأنشطة العدائية والامتناع عن تصعيد الضغط ذهبت أدراج الرياح. ومن غير المجدي أن نتوقع من بيونغ يانغ أن تستجيب بشكل إيجابي للضغوط المتزايدة أو التهديد بفرض جزاءات أو لوعود فارغة.

ولا يمكن النظر إلى الحالة في شبه الجزيرة الكورية بمعزل عن العمليات الأخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أيضاً. فبالتوازي مع الجهود الاستباقية الرامية إلى تعزيز القدرات العسكرية للبلدان المتحالفة مع الولايات المتحدة في شمال شرق آسيا، نلاحظ استمرار واشنطن في تعزيز عقيدتها الأمنية الأحادية الجانب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وإنشاء تكتلات جديدة، مثل تجمّع الولايات المتحدة والمملكة

طلبت ممثلة الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة مرة ثانية. وأعتذر عن ذلك، لكنني أشعر أنه يتعين علي تصحيح بعض المغالطات التي سمعناها للتو من نظيرينا الصيني والروسي.

أولاً، فيما يخص على وجه التحديد التأكيد على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تخلت عن برنامجها النووي والقذائف التسيارية في عام ٢٠١٨، فذلك ليس صحيحاً. إن العدد الكبير من عمليات الإطلاق التي شهدناها يثبت لنا جميعاً أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واصلت النهوض ببرنامجها داخل حدودها، حتى وإن أوقفت التجارب مؤقتاً.

وفيما يتعلق بالميثاق الأمني الثلاثي المعقود بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، المعروف أيضاً باسم "أوكوس" (AUKUS)، قلنا مراراً وتكراراً - ونؤكد من جديد هنا في القاعة - أنه لا ينتهك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويحاول زملأونا الصينيون مرة أخرى صرف انتباهنا عن المسألة قيد النظر، وهي إدانة الانتشار في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأجد من المثير جداً للاهتمام أن الصين وروسيا كلاهما لم تهيبا اليوم بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقف تجاربها - ولا مرة واحدة. وأعلم أنهما لا توافقان على هذه التجارب الجارية، ولكنني أجد حقاً من المثير للاهتمام ومما يزيدنا معرفة أنهما ترفضان إدانة التجارب في مجلس الأمن حتى في الوقت الذي يفعل فيه ذلك الأعضاء الـ ١٣ الآخرون.

وأود أن أقول إنه فيما يتعلق بمشروع القرار المشترك بشأن تقديم المساعدة الإنسانية، فإن مشروع القرار هذا سيكون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على رفضها الامتثال لقرارات مجلس الأمن. وما تفعله حكومتها هو حرمان شعبها من المساعدة الإنسانية التي يحتاجونها، والتي من شأنها أن تخفف من معاناتهم وتمكن المجتمع الدولي من القُدوم وتقديم تلك المساعدة، وهو أمر نحن جميعاً على استعداد للقيام به من دون قرار.

أود أن أبدأ بالإعراب عن شكرنا للسيد ميروسلاف ينتشا على إحاطته الثاقبة. وننوه بحضور الممثل الدائم لجمهورية كوريا في هذه الجلسة.

وتعرب موزامبيق عن بالغ قلقها إزاء تصاعد التوترات وتدهور الحالة في شبه الجزيرة الكورية. تشكل بيئة المواجهة السائدة في تلك المنطقة تهديداً خطيراً للسلام والأمن - لا في شبه الجزيرة الكورية فحسب، بل أيضاً في مناطق أخرى حول العالم. وتشعر موزامبيق، بوصفها أمة محبة للسلام ومدافعة عن التعايش في وئام بين الشعوب والدول، بالقلق إزاء انتشار الأسلحة النووية. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن المساهمة في تصعيد التوترات والامتثال للقرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦).

إن صون السلام والأمن الدوليين هو السبب الرئيسي وراء إنشاء الأمم المتحدة. لذلك فإن الحفاظ على السلام والوئام والاستقرار مسؤولية مشتركة لجميع الدول. ولهذا السبب، لا يمكن لموزامبيق أن تقبل أعمالاً تشكل، بحكم طبيعتها، تهديدات خطيرة للسلام والاستقرار في أي مكان في العالم. ونشجع على تعزيز الحوار الدائم مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بغية تخفيف حدة التوترات وكبح سباق التسلح النووي، مما يُسهم في منع وقوع كارثة نووية.

وتؤكد موزامبيق مجدداً دعمها القوي لرؤية الأمين العام لتأمين مستقبلنا المشترك، على النحو الوارد في خطته لنزع السلاح. ونعتقد أنه يجب استخدام التكنولوجيات الجديدة لتحسين نوعية حياة البشر وليس لزيادة تفاقم الأزمات الإنسانية. إننا نؤمن بالحلول الملتزمة لإنقاذ الأجيال القادمة من أسلحة الدمار الشامل حتى يكون العالم مكاناً أكثر أماناً.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام موزامبيق بجميع الجهود والتدابير والمبادرات المفوضية إلى تعزيز السلام والأمن العالميين، ولا سيما في شبه الجزيرة الكورية، من خلال عملية حوار ذات مصداقية.

استأنف الآن مهامه بصفتي رئيس مجلس الأمن.

مع التزاماتنا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقات الضمانات ذات الصلة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبالانتقال إلى مشروع القرار الذي أشارت إليه الصين وروسيا، والذي يقترح رفع الجزاءات، فإنه سيكون بصراحة ردا لا يُصدق على ما يحدث بالفعل على أرض الواقع في شبه الجزيرة. ويستند نص مشروع القرار صراحة إلى امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقرارات مجلس الأمن. وصياغته واضحة تماما. وقد سمعنا جميعا أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تمتثل لقرارات مجلس الأمن. ولذلك، فإن المجلس بحاجة إلى أن يرد بجدية على حالة خطيرة في شبه الجزيرة، وليس إلى مشروع قرار يكافئ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إجراء تجارب القذائف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أدرك تماما أن لدينا جلسة أخرى بعد هذه الجلسة. ولكن، بما أن ممثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أخذوا الكلمة مرتين، أجد نفسي مضطرا للرد، وسأحاول أنا أيضا الإيجاز. لقد شكك ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في موقف الصين بشأن مسألة شبه الجزيرة ورد فعلها على إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف مؤخرا. ما فتىء موقف الصين واضحا ومتسقا. نحن ملتزمون بالحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة وتعزيز نزع السلاح النووي منها، واستخدام الوسائل الدبلوماسية والمفاوضات لحل المشكلة. ولم يتغير هذا الموقف قط. ومما لا شك فيه أن رد فعل الصين يستند إلى تحليل وتقدير للوضع الحالي. وكما قلت من قبل، تجري الولايات المتحدة وبلدان أخرى تدريبات عسكرية في شبه الجزيرة وحولها على نطاق لم يسبق له مثيل منذ بداية العام. وأدى اتخاذ موقف ينطوي على هذا النوع من الردع والضغط إلى زيادة مخاوف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتعلقة بانعدام الأمن وفاقم التوترات. وأثار ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عددا من المسائل. وحرصا على الوقت، سأركز على اثنتين منها.

وبالانتقال إلى التدريبات العسكرية المشتركة، فإنها تدريبات روتينية ودفاعية بحتة في طابعها وتجري منذ زمن بعيد. إنها تدعم أمن الولايات المتحدة وجمهورية كوريا والسلام والاستقرار في المنطقة. ولا تضم الولايات المتحدة أي نوايا عدائية فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فلم نرسل أي قذائف تحلق فوق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولم تُشن أي هجمات على أراضي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومع ذلك، فإننا لا نزال ملتزمين بأمن جمهورية كوريا، الذي يشمل الموقف الدفاعي المشترك لتحالفنا. إن تدريباتنا ليست السبب في عمليات الإطلاق التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فلم تكن تجري تدريبات عندما بدأت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عمليات الإطلاق الأخيرة بوتيرة لم يسبق لها مثيل.

ولكي نكون واضحين، إن الأمر يخص جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهو أمر لا يخص الولايات المتحدة. إنه يتعلق بالهجمات التي يشنها ذلك البلد على السلام والأمن وعلى قرارات مجلس الأمن التي اعتمدها المجلس بأسره. وهو يتعلق بإدانة الأفعال التي رأيناها يقومون بها خلال العامين الماضيين، بما في ذلك تجربتان أجريتا في الأسبوع الماضي، والتي ينبغي لنا جميعا، نحن الخمسة عشر عضوا، أن ندينهما بشدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل المملكة المتحدة الإدلاء ببيان آخر.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أعتر عن أخذ الكلمة مرة أخرى، وسأحاول توخي الإيجاز.

أولا، أود أن أتناول إثارة الصين وروسيا لمسألة التعاون بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (شراكة أوكوس). إن برامج كوريا الشمالية النووية والصاروخية غير المشروعة تنتهك قرارات مجلس الأمن المتعددة، ولذلك لا توجد ببساطة مقارنة بين شراكة "أوكوس" والتهديد المزعزع للاستقرار الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على المنطقة. فالشراكة ستُدار بطريقة تتسق تماما

للأسلحة النووية إلى دولة غير حائزة للأسلحة النووية، مما يمكن أستراليا من عبور العتبة النووية بسهولة. وذلك خطر انتشار داهم ويتعارض مع أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومقاصدها.

وقد قلت في وقت سابق إن الولايات المتحدة تمارس معايير مزدوجة فيما يتعلق بعدم الانتشار. فمن ناحية، تروج باستمرار للمسائل النووية المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران وغيرها من المسائل الساخنة المتعلقة بعدم الانتشار، فيما تستثمر من ناحية أخرى موارد كبيرة وتمارس ضغوطا هائلة وتحاول بكل طريقة ممكنة منع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران من الحصول على اليورانيوم العالي التخصيب، بما في ذلك من خلال خطة العمل الشاملة المشتركة التي تحظر على إيران إنتاج يورانيوم عالي التخصيب تزيد فيه نسبة نظير اليورانيوم ٢٣٥ على ٣,٦٧ في المائة. وقبل ٢٠ عاما، استخدمت الولايات المتحدة أيضا القوة بوقاحة ضد نظام صدام في العراق بذريعة عدم الانتشار. بيد أنها تخلت الآن عن معاييرها المتعلقة بعدم الانتشار. فمن أجل مصالحها السياسية، تنقل الولايات المتحدة عدة أطنان من اليورانيوم عالي التخصيب، المستخدم في صنع الأسلحة، والذي تزيد فيه نسبة نظير اليورانيوم ٢٣٥ على ٩٠ في المائة، إلى أستراليا.

وقد كشف ذلك عن نفاقها الذي تجسد في تجاهلها لمسؤولياتها والتزاماتها وشواغل المجتمع الدولي.

ولو كان قد أتيح لي أن أستكمل حديثي، لأمكنني بالتأكيد الرد على جميع المسائل التي أثارها وفدا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. غير أنني، سأختتم ردي نظرا لضيق الوقت. وأحث وفدي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والزعماء الآخرين على النظر بجدية في المقترح المشترك المقدم من الصين وروسيا، الذي يهدف إلى إظهار بعض النوايا الحسنة والإشارات الإيجابية بغية تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق انفراجة في الحالة أو تحسينها. وإذا كانت بعض البلدان مهتمة حقا بإحداث انفراجة أو تخفيف حدة التوترات في شبه الجزيرة، فينبغي لنا أن نتعامل مع هذا المقترح الجدية التي يستحقها.

أولا، فيما يتعلق بالتدريبات العسكرية المشتركة، أعتقد أننا جميعا ندرك أنه كانت هناك فترة، منذ بداية العام، مارست خلالها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عموما ضبط النفس وامتنعت عن اتخاذ إجراءات مبالغ فيها. بيد أن الولايات المتحدة وبلدانا أخرى اضطلعت بشكل متكرر بأنشطة عسكرية مختلفة موجهة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في شبه الجزيرة، مع زيادة مستوى ونطاق مناوراتها المشتركة. وفي هذه اللحظة تحديدا، تجري الولايات المتحدة وغيرها أطول وأكبر مناورات عسكرية في السنوات الأخيرة. وقالت ممثلة الولايات المتحدة للتو إنها برمتها ذات طابع عادي وروتيني ودفاعي. ولكن دعونا نلقي نظرة على جميع ما يجري التدريب عليه في هذه المناورات. إنها تشمل ضرب أهداف في عمق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعمليات إطاحة بالسلطة واحتلال بيونغ يانغ. وتوحي أسماء التدريبات نفسها بأي شيء آخر إلا أن تكون عمليات دفاعية. ألا تؤدي استعراضات الردع والقوة هذه إلى تفاقم التوترات في شبه الجزيرة؟ وقد أعربت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا، من خلال وسائل إعلامها الرسمية، عن قلقها إزاء استمرار تدهور الحالة في شبه الجزيرة وأنها تقترب من حافة النزاع. ودعت البلدان المعنية إلى إعطاء الأولوية للسلام والاستقرار الدوليين ووقف المواجهات العسكرية. ويحدونا الأمل في أن تستجيب الولايات المتحدة بفعالية للشواغل المنطقية لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن تتيح مجالا للجهود الدبلوماسية.

أما المسألة الثانية التي ينبغي التركيز عليها فقد أثارها ممثلا كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وهي التعاون في مجال الغوصات بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. إذا كنا نتحدث عن مخاطر الانتشار النووي، فإن التعاون في مجال الغوصات النووية هو بلا شك المشكلة الكبيرة الواضحة التي نتقأ مناقشتها. والتزام الدول الثلاث المزعوم بأعلى معايير عدم الانتشار النووي لا يمكن أن يخفي جوهر تعاونها. فما طابعه الحقيقي؟ إن التعاون بين الأطراف الثلاثة يشكل في جوهره أول عملية على الإطلاق لنقل اليورانيوم العالي التخصيب المستخدم في صنع الأسلحة من دولة حائزة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلبت ممثلة الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيدة إيفستينغيفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): كان من المثير للاهتمام لي أيضا أن أستمع إلى الآراء التي أعربت عنها ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن واشنطن وحلفائها الذين يُزعم أنهم لا يراعون أي خطط عدائية موجهة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويُزعم أن التدريبات تجري بصورة روتينية، ولكن يزعم أيضا أنها ليست بأي حال من الأحوال ردا على عمليات الإطلاق التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعليه، فإن سبب إجراء هذه التدريبات، وما تأتي ردا عليه، غير واضح. فهذا النشاط العسكري غير مسبوق من حيث طبيعته.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أوجه الشكر إلى الرئيس على عقد هذه الجلسة المهمة اليوم. وأعرب عن امتناني أيضا لمساعد الأمين العام ينتشا على إحاطته. تدين جمهورية كوريا، بأشد العبارات، استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطلاق القذائف التسيارية، بما في ذلك إطلاقها لقذيفة تسيارية عابرة للقارات في 16 آذار/مارس، وما تلاه من إطلاق قذيفة تسيارية أخرى في 19 آذار/مارس بالتوقيت المحلي، وهو ما يشكل بوضوح انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن المتعددة. وأطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما يسمى بالقذيفة التسيارية العابرة للقارات هواسونغ - 17 قبل ساعات قليلة من رحلة رئيسي إلى اليابان، في محاولة متعمدة لتخريب معلم حاسم في العلاقات الثنائية الاستشراافية بين كوريا واليابان. وأطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما مجموعه 10 قذائف تسيارية عابرة للقارات منذ شباط/فبراير 2022، مما يعني أننا شهدنا إطلاق قذيفة تسيارية عابرة للقارات كل شهر تقريبا منذ ذلك الحين.

ولنتذكر أن تلك التدريبات نفسها - تدريبات سانغيونغ - لم تُجر لمدة خمس سنوات، وبالتالي لا يمكن وصفها بأنها روتينية. وفي الوقت نفسه، فإن الولايات المتحدة وحلفاءها، بلهجة خطابهم، يقبلون كل شيء رأسا على عقب فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عندما يقولون إن سياستهم ليست عدائية. وكنا قد سمعنا في السابق أن منظمة حلف شمال الأطلسي ذاتها كانت مجرد تحالف دفاعي، وزعم أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل، وهو الذريعة التي تحول البلد بسببها إلى أرض مشتعلة.

ومع ذلك، يلتزم مجلس الأمن الصمت، في هذه المرحلة الحاسمة، جراء التعنت الناجم عن حق النقض الذي استخدمه عضوان دائمان في أيار/مايو الماضي (انظر S/PV.9048)، على الرغم من تأييد جميع أعضاء المجلس الـ 13 الآخرين. وشهدنا في مناقشة الجمعية العامة في حزيران/يونيه الماضي، التي عجل بانعقادها استخدام حق النقض هذا، تقريبا ملحوظا في موقف المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة: ويتمثل في أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ إجراءات في وحدة صف (انظر A/76/PV.77 و A/76/PV.78). وللأسف، لا يزال المجلس يغض الطرف عن الانتهاكات الصارخة المتكررة التي ترتكبها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

والواقع أن الأمور بالنسبة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستؤول إلى نفس الحال: فعلى الرغم مما يقال حاليا في قاعة مجلس الأمن، يجري الآن وضع خطط مماثلة فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي الواقع، ما فتئت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية توجه دعوات للتوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي، ولكنها لم تلق سوى التجاهل التام. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يكون مجرد ساحة لمباراة أحادية لا نسمع فيها إلا أصوات فريق واحد. ويتألف مشروع القرار الروسي - الصيني والمقترحات التي نقدمها إلى مجلس الأمن يستهدف تحديدا التوصل إلى تسوية سياسية. وهو عبارة عن مسار دبلوماسي يتكون من خطوات بناءة تحاول واشنطن عرقلتها باستمرار.

والواقع أننا نعيش مع استنزافات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الخطيرة المتمثلة في إطلاق القذائف على أساس شبه

أسلحة نووية تكتيكية ضد جمهورية كوريا. وهذا يدل بوضوح على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعلن عن سياساتها النووية وتجري تجارب خطيرة وفقا لقواعد اللعبة الخاصة بها. وتضبط جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية توقيت استفزاتها على ساعة الظروف ذات الصلة التي تراها ملائمة لأغراضها.

ثانيا، وفقا لرواية كاذبة أخرى، وهي أن ما يسمى بالتدابير الإيجابية التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الفترة 2018-2019 لم يُقابل بالمثل. بكل بساطة، هذا ليس صحيحا أيضا. إن البرامج النووية وبرامج القذائف لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنتهك العديد من قرارات مجلس الأمن. ولذلك فإن الوقف الاختياري الذي أعلنته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتجارب النووية وتجارب القذائف التيسيرية العابرة للقارات لا يرقى إلى مستوى إظهار ما يسمى بحسن النية، بل هو التزام كان مطلوبا منها دائما الوفاء به. ولم تقدم بيونغ يانغ الصورة الكاملة لبرنامجها النووي، وهو ما يمكن أن يكون بمثابة الخطوة الأولى للتحقق، ولم تحاول تجميد أنشطتها النووية حتى ولو لفترة قصيرة. ولم تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سوى عدد قليل من التدابير التي يمكن التراجع عنها بسهولة، مثل تدمير مداخل أنفاق مواقع تجاربها النووية، وقد تراجعت في الواقع عن تلك التدابير.

ثالثا، يدعو البعض إلى ما يسمى بالتنفيذ المتوازن للجزاءات والحوار على حد سواء في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لكنها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحدها التي لا تستجيب، بل إنها في الواقع ترفض رفضا تاما دعوات المجتمع الدولي المستمرة للحوار والدبلوماسية، بما في ذلك "المبادرة الجريئة" التي أطلقتها جمهورية كوريا، وكذلك الدعوة التي وجهتها الولايات المتحدة إلى إجراء حوار دون أي شروط مسبقة.

بل ويجادل البعض بأن الجزاءات غير فعالة. ولكن فعالية الجزاءات تتوقف على أن ينفذها الجميع، بمن فيهم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، تنفيذا كاملا. إن تنفيذ قرارات مجلس الأمن القائمة

يومي. وفي ذلك الصدد، لاحظت، بما في ذلك اليوم، أن العديد من الروايات المضللة التي تتردد في الأمم المتحدة تسهم في تقاعس المجلس عن العمل وتشوش تركيز المجتمع الدولي. وعليه، أود أن أوضح النقاط الثلاث التالية.

أولا، تدفع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن استفزاتها المستمرة بإطلاق القذائف التيسيرية ناجمة بشكل رئيسي عن المناورات العسكرية المشتركة بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة. بيد أن هذه الرواية لا تستند إلى أساس. فالموقف المشترك للدفاع والردع بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة، بما في ذلك مناوراتنا المشتركة، يأتي ردا على التهديد العسكري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتشكل تلك التدابير الدفاعية الحد الأدنى من واجبات حكومة مسؤولة. وعلاوة على ذلك، أجرت بيونغ يانغ ست تجارب نووية وأطلقت أكثر من 200 قذيفة تيسيرية على مدى العقود العديدة الماضية، وفقا لخطتها الخاصة، بغض النظر عن مناوراتنا العسكرية أو سياستنا تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حتى خلال فترة ما يسمى بسياسة الشمس الساطعة. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مهووسة بتعزيز قدراتها النووية لإدامة نظامها الضعيف جدا، على الرغم من معاناة شعبها الشديدة والمستمرة.

وقد أدى تقاعس المجلس عن الرد على الاستفزاز الخطير الذي قامت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أيار/مايو إلى تزايد جرأة البلد. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، أصدرت بيونغ يانغ قانونها الجديد بشأن سياستها المتعلقة بالأسلحة النووية، الذي يسمح بالاستخدام الوقائي للأسلحة النووية على أساس تعسفي خطير. وفي كانون الثاني/يناير 2023، أعلنت بيونغ يانغ أنها ستنتج كميات كبيرة من الأسلحة النووية التكتيكية وتزيد ترسانتها النووية بشكل كبير. وأعلنت أيضا عزمها على متابعة تطوير أنواع جديدة من القذائف التيسيرية العابرة للقارات.

وعلاوة على ذلك، أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اليوم أنها أجرت تدريبات تحاكي هجوما نوويا مضادا، مهددة باستخدام

التزام منوط بجميع الدول الأعضاء في المنظمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وتماطل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الآن لكسب الوقت لتستمر في تطوير برامجها غير المشروعة للأسلحة النووية والقذائف التسيارية، مستغلة ضعف تنفيذ الجزاءات وعجز مجلس الأمن.

وقد رأينا بوضوح الرقم القياسي الذي سجلته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حيث أطلقت ١٠ قذائف تسيارية عابرة للقارات خلال عام واحد، في انتهاك لتدابير التنفيذ التي قررتها هذه الهيئة. إن سياسة بيونغ يانغ العدائية والتهديد الذي يتعرض له عمل مجلس الأمن والسخرية الوقحة من الأمم المتحدة ذاتها يجب أن تتوقف أخيرا ويجب أن يحاسبها المجلس على انتهاكها المستمر للالتزامات الدولية.

وتكرر جمهورية كوريا تأكيد التزامها بالمشاركة في مساع دبلوماسية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على وقف سلوكها الخطير جدا والقبول بالحوار.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.